

دور آليات الحوكمة المؤسسية في تعزيز فعالية إدارة المخاطر وانعكاساتها على أسواق المال

The role of corporate governance tools in fostering risks management effectiveness and their implications on capital markets

د . كمال عامر*

جامعة المدية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، الجزائر، aameurkamel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/07/05؛ تاريخ القبول: 2022/11/19؛ تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على ضرورة التكامل بين حوكمة الشركات وإدارة المخاطر كدور رقابي، يتم من خلاله إدارة وتخفيف مخاطر العمل في المنشأة، وتعزيز الثقة في المشروعات الاقتصادية، ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين، ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات في الالتزام المهني لقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة، ووجود إجراءات للحد من الفساد.

وتوصلت الدراسة إلى اعتبار أن الحوكمة تشكل بآلياتها عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، كما أنها تمثل عامل اطمئنان للمستثمرين، من خلال ضبط ودعم إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطتها بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال. الكلمات المفتاحية: الحوكمة المؤسسية؛ آليات الحوكمة؛ إدارة المخاطر؛ أسواق المال.

Abstract:

The aim of the study Is to emphasize the necessity of integrating corporate governance and risk management to play a controlling role, through which work risks are managed and mitigated in corporations, confidence is ieconomic projects is instilled , assuring the existence of

fair and transparent policies and rules to protect investors and other stakeholders , and serves as index to measure the level of Companies professional commitment to the rules of a sound management, transparency and accountability, and guarantee the existence of procedures to reduce corruption .

The study concluded that governance and its mechanisms constitute a key element of the company's evaluation process, and that it represents a factor of reassurance for investors, by controlling and supporting the management of risks associated with its activities, which leads to gaining the confidence of different participants in the financial markets.

Keywords: corporate governance; mechanisms of governance; risks Management; capital markets.

مقدمة

تعتبر ثقة المساهمين والمستثمرين بأن الأموال التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، بمثابة احد أهم العوامل المؤدية إلى نشوء وتطور أسواق رأس المال، وفي ظل الاضطرابات والظروف غير المستقرة التي اجتاحت أسواق رأس المال والأعمال العالمية والمحلية، خاصة مع تصاعد أحجام الخسائر وتكاليف عمليات التلاعب والغش والخداع والفساد، أصبح المتعاملون في بورصات الأوراق المالية وأسواق العقود والمعاملات والراغبون في الاستثمار في حالة شك وقلق وعدم تأكد، خاصة أن القوائم المالية المنشورة باتت لا تعبر عن واقع العديد من الشركات العالمية، وأن تقارير مراقبي الحسابات غير دقيقة وبعيدة عن الواقع.

إن تفاقم المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها الشركات أدى إلى زيادة الحاجة إلى إدارة المخاطر، انطلاقاً من الدور الهام الذي تؤديه في تفعيل استراتيجية الشركة في ظل الواقع الحالي للأسواق المالية الذي يتميز بالاضطراب وتقلب الأسعار، والتصاعد المستمر في المخاطر التي تتحملها المنشآت، مما ينعكس على أهمية تدعيم القرارات التي تتخذها المنشأة لإدارة هذه المخاطر ومعرفة مدى تأثيرها الهام على الأداء المالي واتخاذ

قرارات الاستثمار في المنشآت.

إن هذه التدايعات السلبية جعلت الاهتمام يتجه نحو حوكمة الشركات، باعتبارها الوسيلة التي تهدف إلى تعظيم أداء الشركات، ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل المخاطر الناجمة عن تضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ماديا وأخلاقيا.

بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

- ما هي انعكاسات اعتماد آليات الحوكمة المؤسسية على دعم إدارة المخاطر ومدى مساهمتها في تعزيز استقرار أسواق المال ؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من عدة نواحي أهمها:

- المكانة التي بات يحتلها مفهوم الحوكمة باعتباره أحد المفاهيم الحديثة والآليات الفعالة في إدارة المخاطر وتعزيز استقرار الشركات.
- زيادة وعى المستثمرين والمنشآت بأهمية إدارة المخاطر، ودورها في تحسين أداء المنشأة.

أهداف الدراسة

- إبراز أهم الآثار الناجمة عن مساهمة آليات الحوكمة المؤسسية في تعزيز استقرار الشركات.

- إبراز دور إدارة المخاطر في تحقيق زيادة الكفاءة التشغيلية والربحية.
- التعرف على الآليات التي تعتمدها الحوكمة المؤسسية لدعم وتحسين إدارة المخاطر في الشركات من جهة، وانعكاسات ذلك على أسواق المال من جهة أخرى.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مؤداها أن فعالية إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المؤسسية تحقق العديد من المزايا، التي تنصب على تعزيز إمكانية مواجهة تقلبات الأسواق ومساعدة المنشآت على تحقيق أعلى أداء لاستراتيجيتها الاستثمارية، وتمكينها من النمو على المدى الطويل.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي للإلمام بمختلف جوانب إشكالية البحث، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع (كتب، أطروحات، مقالات ...)، التي تناولت موضوع البحث، وذلك بهدف رسم إطار متكامل لتحديد مدى مساهمة آليات الحوكمة المؤسسية في دعم إدارة المخاطر وتحسين أداء أسواق المال.

أولاً: الإطار العام للحوكمة المؤسسية

تعتبر الحوكمة المؤسسية من المفاهيم الحديثة في عالم المال والأعمال، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بها والسعي إلى تطبيق مبادئها.

1- مفهوم الحوكمة المؤسسية

نظراً لتزايد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات حرصت العديد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE، حيث عرفت حوكمة الشركات على أنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات، وإن هيكل حوكمة الشركات يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المعنية بالشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة، كما يوضح هيكل الحوكمة قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات بالشركة، وبذلك فإنه يقدم أيضاً الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة وإجراءات تحقيق هذه الأهداف ومراقبة الأداء".⁽¹⁾

- كما يشير مفهوم الحوكمة كذلك إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردن، الدائنين، المستهلكين) من ناحية أخرى.⁽²⁾

(1) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2007/2006، ص 17
 (2) سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مصر، أبريل 2003، ص 2.

-كما تعرف بأنها: مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركات وفقاً للمعايير والأساليب العلمية، وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الحوكمة المؤسسية هي مجموعة القواعد والإجراءات والنظم الإدارية والتعليمات التي توجه سلوك الشركة، وتحكم العلاقة بين الأطراف المشاركة في النشاط بالشكل الذي يحقق التفاعل بين تلك الأطراف، وبما يؤدي إلى تحسين الأداء ونزاهة السلوكيات والحد من الممارسات الخاطئة، فضلاً عن استغلال الموارد بكفاءة وفاعلية من أجل تحقيق أهداف الشركة.

2- الحاجة إلى الحوكمة

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية نتيجة لما يلي⁽¹⁾:

أ- الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين.

ب- الانهيارات المالية والمحاسبية في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة مما جعل الكونغرس الأمريكي يصدر قانون Sarbanes-Oxley في 2002/7/30، وقد وافقت على تطبيقه لجنة البورصة في 2002/8/27 وقد تضمن هذا القانون مقومات الحوكمة في الولايات المتحدة وأهمها:

- مساءلة عناصر إدارة الشركة عما ترتكبه من مخالفات.
- استقلال لجان المراجعة بكامل أعضائها.
- تعزيز استقلال المراجع الخارجي.
- تعزيز دور مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات المساهمة.

(1) محمد حلمي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، دار الإعصار العلمي، عمان، 2014، ص 25.

ت- تحول العديد من دول العالم من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، وبشكل خاص من خلال تكوين الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام للنهوض بمشروعات التنمية الكبيرة، التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. ويتطلب ذلك تعميق انفصال الملكية عن الإدارة ومعالجة ضعف الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية.

ث- تحرير الأسواق المالية وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير، وبحث الشركات عن مصادر للتمويل بأقل تكلفة.

3- مبادئ الحوكمة

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات (عدلت سنة 2004)،¹ المعنية بمساعدة الدول الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة أو الخاصة المتداولة أو غير المتداولة بأسواق رأس المال، من خلال تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة أسواق المال واستقرار الاقتصاد ككل⁽¹⁾. وتمثل هذه المبادئ في:

1-3- ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وان يتوافق مع دور القانون، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.

2-3- حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على حصة من الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين الفعال في اجتماعات الجمعية العامة.

(1) السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، 2010، ص 54.

3-3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وان تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

4-4- دور أصحاب المصلحة: يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة للحوكمة المؤسسية حقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح توفير الاستمرارية للشركات السليمة مالياً.

5-5- الإفصاح والشفافية: ويتضمن الإفصاح عن كافة البيانات المتعلقة بالأموار المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة على الشركة.

6-6- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

4- أهداف الحوكمة

إن حوكمة الشركات ليست هدفاً في حد ذاته، فهي لا تتعلق بعملية رقابية إجرائية شكلية، إن الهدف النهائي من حوكمة الشركات هو تحقيق أفضل أداء تنافسي يمكن للشركة أن تحققه في نطاق بيئتها الاقتصادية إلى جانب تمكّنها من الحصول على رأس المال المطلوب لتحقيق النمو المطلوب، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحوكمة تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، وتساعد على نمو القطاع الخاص.

وبالتالي تسعى حوكمة الشركات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

- تعظيم مستويات أداء الشركات.

(1) عرابة راجح، آبييت مختار عمار، دور حوكمة الشركات في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية الناشئة، دراسة حالة مصر، الملتقى الدولي حول السوق المالي بين النظرية والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 21-22 أكتوبر 2008، ص7.

- تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.
- تحسين فرص الوصول إلى أسواق رأس المال.
- وضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح.
- وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها.
- وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تضمن تحقيق أهداف الحوكمة.
- العدالة والشفافية وحق المساءلة بما يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة.
- تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام أموال الشركة، ومدى الالتزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة.
- تجنب حدوث الأزمات المالية نظرا لتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

5- محددات الحوكمة

يمكن تحديد مجموعتين من المحددات للحوكمة يتوقف عليهما مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات تتمثلان فيما يلي⁽¹⁾:

أ- المحددات الداخلية:

وتتضمن القواعد والأسس والأنظمة الداخلية في الشركة التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت. وتشمل:

- مجلس الإدارة.
- الحوافز الإدارية.
- هيكل رأس المال.
- القانون الداخلي واللوائح الداخلية.

(1) علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، دارصفاء، عمان، 2010، ص46.

- آليات الرقابة الداخلية.

ب- المحددات الخارجية:

ويقصد بها المناخ العام للاستثمار في الدولة ويتضمن ذلك ما يلي:

- وجود القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي: قانون الشركات . قانون سوق الأوراق المالية . قانون النقد . قانون الضريبة . قانون إحداث المصارف الخاصة . قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار . قانون الإفلاس . قانون الإشراف على التأمين . قانون التحكيم . قانون تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وغير ذلك من القوانين.

-- كفاءة القطاع المالي "المصارف وسوق المال" في توفير التمويل اللازم لتمويل المشروعات.

- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام أجهزة الرقابية في إحكام رقابتها على الشركات.

- كفاءة المنظمات والجهات المهنية مثل: جمعية المحاسبين القانونيين . مكاتب تدقيق الحسابات . مكاتب المحاماة . شركات التصنيف الائتماني . شركات الاستشارات المالية والاستثمارية.

إن وجود هذه المحددات وضمن تنفيذها يحقق الإدارة الجيدة للشركات ويحد من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص.

ثانياً: إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المؤسسية

كان لظهور إدارة المخاطر دوراً مهماً في مجال الاستثمار، وذلك لوجود ضرورات اقتصادية هامة تساعد على وضع إطار للمنشأة يدعم ويطور استراتيجياتها، ويساعدها على تنفيذ الأنشطة المستقبلية بأسلوب متناسق وفعال .

1- إدارة المخاطر: المفهوم والأهمية

تحتل إدارة المخاطر المالية مركزاً حيوياً ومهماً سواء بالنسبة للمشروعات الاقتصادية من خلال اكتساب القدرة على تمويل عمليات النمو والتوسع، أو بالنسبة للمستثمرين الراغبين في تحقيق الأرباح في أسواق المال، أو حتى بالنسبة لأسواق المال ذاتها باعتبارها ركيزة مهمة بالنسبة لتطور اقتصاديات المجتمعات المختلفة.

1-1- مفهوم إدارة المخاطر

يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: "الإجراءات التي تتبعها المنظمات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل الأنشطة"⁽¹⁾.

- إن المقصود من إدارة المخاطر هو "تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي⁽²⁾:

- أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

- أن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة المالية.

- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطرة.

- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

- أن حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة المالية منسجمة مع مستوى المخاطر.

وعليه فإن إدارة المخاطر لا تعني التخلص منها، لأن ذلك يعني في نفس الوقت التخلص من العائد المتوقع، وبالتالي فهي تعني استخدام الأدوات المناسبة لتخفيض الخسائر المحتملة، وهي تستهدف تعظيم القيمة السوقية للعوائد المتوقعة في ضوء درجة المخاطر التي يمكن تحملها، أو المصاحبة لهذه العوائد المتوقعة.

2-1 أهمية إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً إلى إجراءات الرقابة الموضوعية من قبل الإدارة، وقد اكتسبت إدارة المخاطر دوراً هاماً في الاقتصاد المعاصر في ظل المنافسة الحادة التي باتت تشهدها بيئة المال والأعمال، مما أكسبها صورة أكثر جدية في عمليات صنع القرار على مستوى المنشأة، وعلى هذا الأساس تبرز أهميتها من خلال:

(1) <http://islamfin.go-forum.net/montada.f28/topic-t832.htm> (1)

(2) مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، الأردن، 2010، ص 118.

- تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية المنشأة وأمرها ضرورياً لاتخاذ قراراتها ومواجهة مخاطر عدم التأكد التي تتعرض لها في المستقبل.
- تعتمد إدارة المخاطر على مديري المخاطر ذوو المهارة في مراقبة المخاطر وتجنبها وتقليل الخسارة منها ومعالجتها.
- تنفيذ إدارة المخاطر بطريقة متكاملة داخل المنشأة يعمل على مساعدة المساهمين على اتخاذ قراراتهم.
- تعد إدارة المخاطر النهج النظامي القائم لتطوير الميزة التنافسية للمنشآت.
- تساعد إدارة المخاطر مديري المخاطر على جدولة أولوياتهم، وتخصيص موارد المنشآت لتحقيق عملية اتخاذ القرارات بشكل أكثر كفاءة⁽¹⁾.

2- خطوات عملية إدارة المخاطر

تتضمن إدارة المخاطر على المستوى المؤسسي الخطوات التالية⁽²⁾:

- 1-2- التخطيط لعملية إدارة المخاطر ورسم خريطة نطاق العمل والأساس والمعايير التي سيعتمد عليها، وكذلك تعريف إطار للعملية وأجندة للتحليل.
- 2-2- التعرف على المخاطر وتحديدها.
- 3-2- تحليل المخاطر: وذلك من خلال المعرفة الجوهرية للمنشأة والسوق التي تشارك فيها، والبيئة القانونية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تتواجد ضمنها، إضافة إلى الفهم السليم لأهداف المنظمة الاستراتيجية والتشغيلية.
- 4-2- وصف المخاطر: أي عرض المخاطر التي تم تعريفها بأسلوب منهجي.
- 5-2- تقدير المخاطر: وذلك بأسلوب كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة.

(1) نورا مصطفى عبد السلام أبو العلا، أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2016، ص 17.

(2) محمود محمد السيد إبراهيم، الآثار الاقتصادية لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص 27، 28.

6-2- تقييم المخاطر: من خلال إجراء مقارنة بين تقدير المخاطر ومقاييس المخاطر التي تم إعدادها بواسطة المنظمة.

7-2- إعداد تقارير المخاطر والاتصالات: تتضمن معلومات متنوعة عن عملية إدارة المخاطر تقدم إلى المستويات المختلفة داخل المنظمة.

8-2- معالجة المخاطر: تتضمن التخفيض (التحكم في المخاطر) كأحد أهم عناصرها، وتمتد أكثر إلى تجنب المخاطر، وتمويل المخاطر... الخ.

9-2- مراقبة ومراجعة عمليات إدارة المخاطر: وتعني إجراء المراجعة الدورية للسياسة ومستويات التوافق مع القوانين، ومراجعة معايير الأداء لتحديد فرص التطوير.

3- دور آليات الحوكمة في دعم إدارة المخاطر

إن عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنشآت تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر، وبالتالي فإن هذا المفهوم لا يجب النظر إليه على أنه مفهوم سلبي، وإنما النظر إليه باتجاه ايجابي، لأن الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنشأة. وفي هذا الإطار يبرز الدور الهام لحوكمة الشركات في ضبط إدارة المخاطر في المنشآت.

3-1- الامتثال لحوكمة المخاطر

تعتبر الحوكمة المؤسسية بمثابة استجابة من قبل المنشأة للخطر، وبالأحرى تعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من الحوكمة المؤسسية، وعليه فإن كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب أن يتكون من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها، والمتمثلة بالمحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة وإجراءات الرقابة، ومما لا شك فيه أن هذا الإطار المتكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات أو تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة.

إن تحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر يعتمد بشكل كبير على ما يعرف بالامتثال لحوكمة المخاطر، والذي هو عبارة عن الدور الرقابي العملي الذي يتم من

خلاله إدارة وتخفيف مخاطر العمل في المنشأة، وهو بدوره يعتمد على ثلاثة ركائز تتمثل في:

- الحوكمة: تعمل على تنفيذ إستراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر التي تتعرض لها.
- إدارة المخاطر: تعمل على تحديد وتحليل ومراقبة المخاطر المحتملة التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة حتى تساعد على تحقيق أهدافها.
- الامتثال: يمثل الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين واللوائح والضوابط والأنشطة للحد من مخاطر المنشأة.

2-2-3- الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المؤسسية .

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً من الحوكمة المؤسسية، باعتبارها العمليات التي تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح لتوفير الضوابط الرقابية لتجنب وتقليل هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وحفظ قيم المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة المؤسسية يكون من مسؤولية أصحاب المصالح في المنظمة لتحقيق فعالية الوكالة، وفي هذا الإطار وجب التساؤل عن الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر استناداً إلى الحوكمة المؤسسية.

3-2-1- دور مجلس الإدارة في ضبط إدارة المخاطر

نتيجة لزيادة المتاعب التي مرت بها العديد من الشركات، نادى المساهمون والأطراف الأخرى ذات العلاقة بضرورة تحمل مجالس الإدارة لمسؤولياتهم، بوضع الخطط والاستراتيجيات وأدوات الرقابة والمتابعة، والتأكيد على كفاءة إدارة رأس المال المستثمر في الشركات وتقييم الأداء لتعظيم قيمة الشركة. والقيام بإجراءات شاملة لإدارة المخاطر والرقابة عليها، حيث يمكن لمجلس الإدارة إنشاء إدارة أو لجنة تتولى إدارة المخاطر تتضمن مسؤولياتها المهام التالية⁽¹⁾:

- تحليل جميع المخاطر المرتبطة بأنشطة المشروع.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.

(1) فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 94.

- تحديد سقفوف المخاطر وتسجيل حالات الاستثناء عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن منظومة المخاطر في الشركة.
- العمل على تطوير ثقافة إدارة المخاطر.

2-2-3- دور التدقيق الداخلي في ضبط إدارة المخاطر

يعتبر التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا ذو طبيعة استشارية، يهدف إلى إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها وتحسين عملياتها، ويساعد على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر. ولذا تعتبر لجنة التدقيق الداخلي من أهم آليات الحوكمة التي تسهم في تعزيز موثوقية وشفافية المعلومات المالية من أجل زيادة ثقة المساهمين⁽¹⁾، والعمل على مواجهة المتغيرات البيئية الجديدة التي حصلت نتيجة الانهيارات المالية في مختلف دول العالم، ويرى (Felix & Maletta) أن الإدارة تطلب من المدقق الداخلي المساعدة في تزويدهم بالتأكدات المتعلقة بالآتي⁽²⁾:

- تحديد ومراقبة المخاطر بكفاءة عالية.
 - السيطرة على العمليات التنظيمية بشكل كفؤ ومؤثر وفعال.
 - فاعلية العمليات التنظيمية في الشركة المعنية.
- كما أشارت المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (مراجعة الأداء) إلى أن دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر يتمثل في مساعدة المنشآت بتحديد وتقييم المخاطر، و المساهمة في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وذلك من خلال⁽³⁾:

- مراقبة وتقييم فاعلية نظام إدارة المخاطر في المنشأة.

(1) نورا مصطفى عبد السلام أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص44.

(2) فرج خير الله، مرجع سبق ذكره، ص95.

(3) أسماء وجيه عبد الحفيظ نصار، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على المحتوى المعلوماتي في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص144.

- تقييم التعرض للمخاطر المرتبطة بأنظمة المعلومات والعمليات بالمنشأة فيما يخص: موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية، كفاءة فاعلية العمليات، حماية الأصول، الالتزام باللوائح والقوانين والعقود.

- خلال المهمات الاستشارية يجب على المراجعين الداخليين مناقشة اتساق المخاطر مع أهداف المهمة والانتباه إلى وجود مخاطر مهمة أخرى.

- يجب على المراجعين الداخليين دمج المعرفة بالمخاطر المكتسبة من مهمات الاستشارة في عملية تحديد وتقييم تعرض المنشأة للمخاطر الهامة.

ويمكن وصف العلاقة التفاعلية بين وظيفة المراجعة الداخلية وباقي أطراف الحوكمة بأنها علاقة تكاملية تعكس جودة حوكمة الشركات، حيث تساعد على تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها.

3-2-3- دور التدقيق الخارجي في ضبط إدارة المخاطر:

يعتبر التدقيق الخارجي أحد المظاهر الرئيسية لحوكمة الشركات، حيث طهرت أهميته وازدادت كثيرا في السنوات الأخيرة نتيجة تزايد حالات الغش الإداري والاختلاسات المالية وفشل المنشآت وانخفاض مستوى ثقة الجمهور في القوائم والتقارير المالية للشركات.

وقد اهتمت جميع المعايير والقواعد الصادرة بشأن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات بدور المدقق الخارجي في تزويد المساهمين بفحص موضوعي ومستقل للقوائم المالية التي تشكل أساسا لنظام التقارير المالية، كما يسعى المدقق الخارجي إلى فهم إجراءات الرقابة الداخلية ليتمكن من الوصول إلى تقييم أولي حول نوعية هذه الإجراءات ومدى ملاءمتها مع نوعية المخاطر التي تواجهها الشركة، لذا فإن فحص الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي يحدد مدى قناعته بمخاطر الرقابة ومستواها، حيث يقدم تقريرا يحدد فيه نطاق فحصه لنظام إدارة المخاطر يتناول فيه⁽¹⁾:

(1) نفس المرجع السابق، ص 75.

-نتائج مراجعة تقدير الإدارة عن نظام غدارة المخاطر.
-تقدير المدقق لمدى تأثير المخاطر التي تضمنها تقرير الإدارة على الشركة كمشروع مستمر.

ثالثا: انعكاسات فعالية إدارة المخاطر على أسواق المال

تحتل إدارة المخاطر المالية مركزا حيويا ومهما سواء بالنسبة للمستثمرين الراغبين في تحقيق الأرباح في أسواق المال، أو بالنسبة للمشروعات الاقتصادية من خلال اكتساب القدرة على تمويل عمليات النمو والتوسع، أو حتى بالنسبة لأسواق المال ذاتها، باعتبارها ركيزة مهمة بالنسبة لتطور اقتصاديات المجتمعات المختلفة.

1- مخاطر أسواق المال

تعرف المخاطر بأنها:"احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع، أي أن المخاطرة تتمثل في انحراف الأرقام الفعلية عن الأرقام المتوقعة أو المتنبأ بها"⁽¹⁾.

يتعرض المستثمر في الأوراق المالية عموما إلى نوعين من المخاطر تتباين درجتها وقوتها وفقا لنوع الاستثمار وزمنه، وشكل الأداة الاستثمارية.

إن قناعة المستثمر في تحمل هذه المخاطر ناتجة عن رغبته في تحقيق عائد متوقع نتيجة عملية الاستثمار في الأوراق المالية. وتصنف المخاطرة إلى مخاطرة منتظمة ومخاطرة غير منتظمة

1-1- المخاطر المنتظمة

تعرف بأنها المخاطر المتعلقة بالنظام ذاته، ومن ثمة فإن تأثيرها يشمل عوائد وأرباح جميع الأوراق المالية التي تتداول في البورصة، وتحدث تلك المخاطر عادة عند وقوع حدث كبير تتأثر معه السوق بأكملها كحدوث حرب أو بعض الأحداث الداخلية المفاجئة، أو

(1) Mark Dorfmen, Introduction To risk Management and insurance, Hall, 1998, P15

تغيير في النظام السياسي، ولا توجد سياسة لحماية المخاطر الناجمة عن تلك الأحداث، إلا أنه على المستثمر أن يعرف مقدما احتمال تأثر الأسهم بتلك المخاطر⁽¹⁾.

ومن أهم خصائص المخاطر المنتظمة ما يلي:

- تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام وليس خاص.
- لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين.
- ترتبط هذه العوامل بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو الحروب أو ارتفاع معدلات الفائدة.
- لا يمكن تجنبها بالتنوع.

2-1- المخاطر غير المنتظمة

هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل، ويمكن حماية المستثمر لنفسه من تلك المخاطر عن طريق تنوع استثماراته وذلك بالاستثمار في عدة أنواع من الأوراق المالية، والتي لا يمكن أن تتأثر بتلك المخاطر المتفرقة في نفس الوقت، وهو ما يعرف بتنوع المخاطر الاستثمارية⁽²⁾، ومن هذه المخاطر التي قد تحدث في شركة ما نجد:

- حدوث إضراب عمال في تلك الشركة أو في القطاع الذي تنتهي إليه.
- الأخطاء الإدارية في تلك الشركة.
- ظهور اختراعات جديدة منافسة لما تنتجه الشركة.
- الحملات الإعلانية من المنافسين.
- تغير أذواق المستهلكين بالنسبة لسلع هذه الشركة.
- ظهور قوانين جديدة تؤثر على تلك الشركة.

2- متطلبات تطبيق إدارة المخاطر في الأسواق المالية

(1) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 17.

(2) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دائرة وائل للنشر، الأردن، 2002، ص 333.

يتوقف تطبيق إدارة المخاطر في الأسواق المالية على مجموعة من المتطلبات الهامة تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- إعداد أنظمة لإدارة المخاطر بفعالية لقياس وتقييم وضبط المخاطر ومساعدة المنشآت على اتخاذ قرارات مستنيرة حول كيفية استثمار رأس المال.
- استخدام التطورات الحديثة في تكنولوجيا إدارة المخاطر لمواجهة العوائق التي تخفض من تطبيق منهجية إدارة المخاطر والعمل على تحقيق كفاءة أسواق المال.
- ضرورة توفر وحدة إدارة مخاطر مركزية ومستقلة في المنشأة تعمل على تعزيز الإفصاح للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة.
- توفير الدعم من الإدارة العليا والمديرين المخاطر لتطبيق نهج متكامل لتقييم المخاطر يعكس كفاءة قياس المخاطر ويزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات المالية.
- يتطلب التنفيذ الناجح لإدارة المخاطر الارتكاز على لجان المخاطر في تقديم تقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة لتعزيز استقلالها لتقييم المخاطر.
- ضرورة توفر الخبرات ذو المهارة والكفاءة اللازمة لإدارة العمليات في إطار إدارة مخاطر المؤسسات

3- انعكاسات إدارة المخاطر في الأسواق المالية

تحقق فعالية إدارة المخاطر في الأسواق المالية العديد من المزايا التي تنصب على تعزيز إمكانية مواجهة تقلبات الأسواق، ومساعدة المنشآت على تحقيق أعلى أداء لاستراتيجيتها الاستثمارية والحفاظ على الميزة التنافسية لها وتمكينها من النمو على المدى الطويل، وتحقيق المزيد من الربحية المستقبلية، بل والتأكيد على أنها أداة هامة لتحسين عملية اتخاذ القرارات في أسواق المال، ويمكن الإشارة إلى أهم هذه المزايا على النحو التالي⁽²⁾:

- تمثل فعالية إدارة المخاطر المحرك الرئيسي في تحسين الميزة التنافسية للمنشآت بل وتحقيق أعلى مستوى من الأداء والنمو وزيادة الاستثمارات في الأسواق المالية.

(1) نورا مصطفى عبد السلام أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 65، 66.

(2) نفس المرجع السابق، ص 58 - 59.

- تحقق إدارة المخاطر النهج الإستراتيجي للمنشآت من خلال إمكانية وزيادة حقوق المساهمين وتحقيق الكفاءة في اتخاذ القرارات التمويلية والحد من المخاطر في أسواق المال.
- تحقق إدارة المخاطر زيادة قيمة الأسهم وخفض تكلفة رأس المال والحفاظ على الربحية المستقبلية للمنشآت.
- تعتبر إدارة المخاطر من أهم العوامل التي تستند إليها وكالات التصنيف الائتماني العالمية في الأسواق المالية لتقييم المنشأة.
- تتيح إدارة المخاطر الفعالة إمكانية تخصيص موارد المنشأة، وتحسين العائد على حقوق المساهمين ورفع كفاءة رأس المال.
- تساعد إدارة المخاطر على التحوط من المخاطر من خلال تقليل تكاليف رأس المال وتحسين قدرة المنشأة على الاستفادة من الفرص الاستثمارية، والعمل على الحد من انخفاض تقلبات الأسهم وكمؤشر الأداء من قبل وكالات التصنيف.

الخاتمة

لقد أصبح لافتاً أن ضمان الأداء التنافسي الحالي والمستقبلي للمنشآت، والعمل على تحمل المخاطر من أجل الحصول على العوائد، عن طريق استخدام السياسات والإجراءات والأدوات والأساليب الكمية لقياس المخاطر وإدارتها في الأسواق، والعمل على الإدارة الفعالة للمخاطر تمثل مصدر للميزة التنافسية ووسيلة لزيادة قيمة حقوق المساهمين. وقد ترجم ذلك من خلال الاعتماد على حوكمة الشركات باعتبارها العامل الرئيسي للحد من كافة أشكال الفساد المالي والإداري، فضلاً عن كونها وسيلة لضمان توازن المصالح العامة والخاصة، تهدف لحماية حقوق الأفراد والمساهمين والشركات ومختلف المؤسسات المالية.

نتائج الدراسة

- أصبحت الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين.
- تساعد الآليات الداخلية والخارجية في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات بالشكل الذي يلائم ظروف الشركة وبيئة العمل الخاصة بها، ويعتمد ذلك على مدى إلمام أعضاء مجلس الإدارة والإطارات المالية والإدارية بكيفية تطبيقها

- إن تفعيل تطبيق آليات الحوكمة المؤسسية له من الأهمية بمكان، حيث تمثل عنصراً مهماً من عناصر تقييم الشركة، كما أنها تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح الاقتصادي والتنظيمي للشركة، من خلال ضبط ودعم إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطتها في ظل المنافسة الشديدة.

- إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على المنظمة أو الشركة، تحتل مركزاً حيوياً وأهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية وتمويل عمليات النمو والتوسع في المنشآت، وتقديم العديد من المزايا لمستثمريها، بالإضافة إلى أنها تمثل دوراً محورياً في تحسين المخاطر في الأسواق المالية، وركيزة قوية للنمو الاقتصادي.

التوصيات

- إنشاء ثقافة إدارة المخاطر التي تساعد على تعزيز الاستقرار والسلامة الاقتصادية للشركات.

- العمل على زيادة الوعي بأهمية تطبيق الحوكمة على نطاق واسع لدى الشركات لرفع مستوى التضامن والشعور بالمسؤولية، والعمل على محاربة كافة أشكال الفساد المالي والإداري.

- يجب على المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين الماليين، القيام بالتأهيل العلمي المستمر من خلال التنظيم الدؤوب لدورات متخصصة بكيفية إدارة المخاطر.

- استخدام التطورات الحديثة في تكنولوجيا إدارة المخاطر لمواجهة العوائق التي تخفف من تطبيق منهجية إدارة المخاطر، والعمل على تحقيق مزيد من الثقة للأطراف المعنية ورفع كفاءة أسواق المال.

المراجع

المراجع العربية

1- أسماء وجيه عبد الحفيظ نصار، أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على المحتوى المعلوماتي في سوق الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015.

2- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر،

عمان، 2010.

3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، مصر، 2006 .

4- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دائرة وائل للنشر، الأردن، 2002.

5- عرابة رايح، آيت مختار عمار، دور حوكمة الشركات في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية الناشئة، دراسة حالة مصر، الملتقى الدولي حول السوق المالي بين النظرية والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 21-22 أكتوبر 2008.

6- علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية، دار صفاء، عمان، 2010.

7- فرج خير الله، إدارة المخاطر المالية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

8- محمد حلبي الجيلاني، الحوكمة في الشركات، دار الإعصار العلمي، عمان، 2014.

9- محمود محمد السيد إبراهيم، الآثار الاقتصادية لإدارة المخاطر في منشآت الأعمال على القطاع المصرفي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2015.

10- مهند حنا نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية، عمان، الأردن، 2010.

11- نورا مصطفى عبد السلام أبو العلا، أثر فعالية إدارة المخاطر على ربح السهم لتنشيط سوق المال "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

المراجع الأجنبية:

1-Mark Dorfmen, Introduction To risk Management and insurance, Hall, 1998.

المواقع الالكترونية

1- <http://islamfin.go-forum.net/montada.f28/topic-t832.htm>